



تعميم رقم (٥٠) للعام ٢٠٢٠ م

إلى:

أصحاب السعادة مديري عموم الموانئ
جميع الشركات المشغلة العاملة بالموانئ
جميع الوكلاء البحريين

الموضوع: رفع تعليق حضور العاملين للمكاتب الرئيسية لمنشآت القطاع الخاص وتقليص أعداد العاملين في فروعها ومكاتبها ومرافقها الأخرى إلى الحد الأدنى

أشير إلى التعميم الصادر عن الهيئة العامة للموانئ رقم (٤٣)، (٤٨)، (٤٩) بشأن ضوابط مقرات العمل للجهات العاملة في الموانئ السعودية، وساعات عمل الوكلاء البحريين.

وإشارة إلى إعلان وزارة الموارد البشرية عن رفع تعليق حضور العاملين للمكاتب الرئيسية لمنشآت القطاع الخاص وتقليص أعداد العاملين في فروعها ومكاتبها ومرافقها الأخرى إلى الحد الأدنى، والذي كان مقرراً منذ ٢٢ / ٧ / ١٤٤١ هـ كإجراء احترازي ووقائي ضمن مجموعة من القرارات والإجراءات المتخذة للحد من تفشي فيروس كورونا، وما بينته الوزارة أن على كافة الجهات في القطاع الخاص، أن تبدأ بالعمل وفق الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية المعلنة من وزارة الصحة، والجهات الإشرافية، وتجهيز مقراتها بما يتناسب مع الضوابط والتعليمات الصادرة بهذا الشأن، وذلك لضمان عودة العاملين لممارسة أعمالهم مكتئباً في بيئة عمل آمنة.

نفيدكم أن الهيئة العامة للموانئ تؤكد على ما يلي:

أولاً: استمرار تشغيل المكاتب الرئيسية والفروع للشركات المشغلة العاملة بالموانئ، وكذلك للوكلاء البحريين (داخل الموانئ أو خارجها) وفقاً لأوقات العمل الموضحة بالتعميمات السابقة وبالتزامن مع الجهات ذات العلاقة مع التأكيد على الآتي:

١. التقيد بالإجراءات الاحترازية اللازمة التي وضعتها وزارة الصحة في شأن من يحضر من العاملين لمقرات العمل. وفق الدليل الوقائي الخاص بفيروس كورونا (COVID-19) داخل أماكن العمل الصادر عن وزارة الصحة.
٢. الاستمرار بالحملات التوعوية التي تهدف إلى حث العملاء على استخدام القنوات الإلكترونية.
٣. وضع حد أقصى لعدد العملاء الذين يتم خدمتهم في وقت واحد، مع مراعاة المساحة الكافية للتباعد بين موظفي (الشركات/ الوكلاء البحريين) في مقرات العمل.
٤. تعقيم مقرات العمل باستمرار، واتخاذ أعلى معايير السلامة بما يضمن سلامة الموظفين والعملاء.
٥. توفير نقاط فرز عند مداخل مقرات العمل لقياس درجة حرارة الموظفين والعملاء، وتوفير المعقمات والكمادات اللازمة.

ثانياً: يتم استئناف كافة الأعمال الإدارية في الإدارات العامة والمكاتب الفرعية بشكلها الطبيعي مع التأكيد على تجهيز مقرات العمل بما يتناسب مع الضوابط والتعليمات الصادرة في شأن الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية لضمان عودة العاملين لممارسة أعمالهم المكتئبة في بيئة عمل آمنة، مع التأكيد على تطبيق العودة تدريجياً وفقاً لتقدير كل (شركة / وكيل بحري).

نائب الرئيس للسياسات والتشريعات

عبد الرحمن بن عبدالله الغامدي